

# دراسة الجدوى الاقتصادية

جامعة دمشق

3

12-03-2012



كلية الاقتصاد  
العهدة الثالثة مصارف

د. حوراني

8

الملاءم عليه....

سنتناول اليوم الأهداف العامة للمشروعات وعلاقة هذه الأهداف بخطة التنمية الاقتصادية (الخطة الوطنية) وسنلقي الضوء على غاية دراسة الجدوى الاقتصادية (قرار الاستثمار).

**لجهة أولاً الأهداف العامة للمشروعات:**

1. أهداف المشروعات العامة
2. أهداف المشروعات الخاصة
3. أهداف المشروعات السياسية
4. أهداف المشروعات الاقتصادية
5. أهداف المشروعات الاجتماعية
6. أهداف المشروعات التكنولوجية
7. أهداف المشروعات البيئية

**أهداف المشروعات العامة:**

المشروعات على اختلاف عوائدها لجهة الملكية سواء كانت ملكية عامة أو ملكية خاصة أو ملكية مشتركة.



نتيجة العولمة واندماج الاقتصاديات وتداخل الأسواق وازدياد المنافسة وتراجع دور الاقتصاديات المخططة في العالم أجمع وخاصة بعد انهيار جدار برلين وسقوط منظومة الدول الاشتراكية وانتقال كل هذه الدول من شكل التخطيط المركزي إلى حالة متباينة من اقتصاد السوق وماذا ينطبق على كافة اقتصاديات العالم وباستثناء مجموعة قليلة جداً ما تزال تتبع التخطيط المركزي مثل كوريا الشمالية كوبا وجزئياً الصين.

هذا يعني أن الدولة بدأت تتراجع عن دورها في النشاط الاقتصادي تدريجياً وبالتالي المشروعات العامة المملوكة باسم الشعب أو باسم الملكية الجماعية بدأت أيضاً أن تتجه بآليات عملها كي تتوافق مع أهداف المشروعات الخاصة وذلك لأن من الخطأ أن نميز بين أهداف المشروعات العامة وأهداف المشروعات الخاصة لأن كل المشروعات تهدف الآن إلى الربح.

هذه الهيئات الصحية في سوريا (المشافي العامة) معظمها تحول إلى وحدات (عمل مهني) يدفع المستفيد من الخدمة جزء من الأجر وهذا الجزء في تزايد إلى أن نصل أن يكون الأجر مدفوع بالكامل. إذاً نميز أهداف المشروعات العامة التي تعنى بالعائد الاجتماعي بغض النظر عن الربحية التجارية مثل:

أ. هدف تخفيض البطالة

ب. هدف رفع معدل النمو في منطقة ما

ج. هدف تحقيق الاستقرار السكاني في منطقة ما

د. هدف إنعاش الريف

إذاً هذا كان جزء من الأهداف العامة للمشروعات وهي أهداف تسعى

إلى تحقيق المصلحة الاجتماعية أو المصلحة العامة والتي دائماً هي ستار لبرنامج أو هدف سياسي (أي أنها هدف للحزب الحاكم أو للجهة التي تقود هذا المجتمع).

إذاً لا يزال بعض المشروعات لديها أهداف عامة ولكن استمرارها مرهون بمدى توافر الموارد.

**ومثال** على ذلك مشروعات الطاقة في سوريا حيث أن هذه المشروعات رابحة اجتماعياً ولكنها خاسرة تجارياً حيث أن تكلفة الكيلو الواط الساعي تبلغ 12 ل.س بينما تقوم الدولة ببيعه بقيمة 4 ل.س.

ومثل ذلك المواد الغذائية المدعومة فمثلاً مادة الخبز المدعومة في سوريا يكلف الكيلو غرام منها 34 ل.س بينما توفره الدولة للمستهلكين بقيمة 9 ل.س.

وأيضاً مادة المازوت التي تكلفتها 58 ل.س مقابل اللتر الواحد تقوم الدولة ببيعه بسعر 16 ل.س.

إذاً لا تزال الدولة تقدم مشروعات بغض النظر عن موضوع التكلفة لتحقيق غايات اجتماعية أو غايات سياسية.

لكن المشكلة في المشروعات العامة وعدم كفاءتها وضعف ربحيتها تكمن في ظروفها الخاصة إضافة إلى مشكلة تاريخية تعاني منها معظم الدول ولاسيما دول العالم الثالث وهي مشكلة سوء الإدارة،

إن الإدارة في سوريا تتبنى طريقة نظرية الإدارة بالعلاقة بينما الإدارة الحديثة تتبنى نظرية الإدارة بالأهداف أي أن المدير له أهداف يجب أن يحققها والأحدث منها الإدارة بالأخلاق.

**إن معظم** المشروعات العامة في سوريا تعاني من مشكلة سوء الإدارة ومعظمها خاسرة باستثناء المشاريع الربحية بحكم طبيعتها مثل (المؤسسة العامة للاتصالات) فمثل هذه المشروعات لا يمكن أن تخسر لأن تكلفتها ضئيلة.

## أهداف المصروع العامة الخاصة:

١. يعد من أهم الأهداف في هذه المشروعات هو الربح وهو أمر طبيعي.

٢. السيطرة على حصة متزايدة من السوق

٣. المكانة الاجتماعية

نجد أحياناً أن المدراء في هذه المشروعات قد يكون لهم أهداف خاصة فمثلاً زيادة الربح أو زيادة المبيعات تحقق لهم مصلحة خاصة فيقوموا بالبحث عن مجالات أكثر ربحية وأكثر لا مشروعية وبالتالي التحايل على خطة التنمية الاقتصادية.

في النهاية نجد أن المشروعات العامة والمشروعات الخاصة تحاول تأمين حاجة السوق والعمل على كفايتها.

في بعض الحالات إذا كان معدل التضخم مرتفع بشكل كبير أو أن المشروع الخاص يعتمد على الواردات بشكل كبير وهذه الواردات تتعرض أسعارها لتقلبات السوق العالمي في هذه الحالة يكون جزء من أهداف هذه المشروعات الحفاظ على مستوى مرتفع من المخزون للاستفادة من تقلبات الأسعار وهذا هو واقع الحال في سوريا الآن.

ففي هذه الحالة عندما تفقد العملة الوطنية نسبة من قيمتها تنعكس هذه النسبة على الأسعار فترتفع بنفس النسبة وتزداد تكلفة الإنتاج بالنسبة ذاتها وفي ظل هذه المعطيات المنتج الذي تكون لديه سيولة متوفرة فإنه يمتنع عن البيع بانتظار ارتفاع الأسعار أكثر مما هي عليه.

## أهداف المصروع العامة المباشرة:

هذه الأهداف تكون متجسدة في خطة الدولة وتعمل على تحقيق تلك

الخطة عن طريق المشروعات العامة والخاصة.

**لعل أهم هذه الأهداف هي:**

أ. تعزيز الإمكانيات العسكرية الدفاعية لتدعيم الاستقلال أو الحفاظ على الحقوق أو تحرير الأراضي المحتلة عن طريق تدعيم ورفع أداء المؤسسات السياسية والعسكرية والأمنية إضافة إلى تعزيز ورفع كفاءة وتطوير وتحديث العمل السياسي مثل (فتح السفارات في الخارج وفتح المراكز الثقافية والممثلات) وإن هذه النشاطات لها تكلفة عالية وهذه التكلفة تمويل عن طريق خطة التنمية الاقتصادية من نتائج أعمال المشروعات العامة والخاصة.

ب. إيجاد قاعدة اقتصادية قوية لتعزيز الاستقلال الوطني والأمن الداخلي وهذا أيضاً تكلفته مرتفعة ويتطلب تعزيز الأمن الغذائي وتوفير السكن.

إذاً تحاول الدولة لتحقيق الأهداف السياسية مثل جهودها في تعزيز العادات الاستهلاكية الوطنية أو تشجيع أفراد المجتمع على الاستهلاك المحلي ولكن تبقى الحرية الشخصية في الاستهلاك هي التي تقود المستهلك.

**بهدف أهداف المشروعات الاقتصادية:**

أ. تخصيص الموارد بأقصى كفاءة ممكنة:

مثلاً: لدينا قطعة أرض، فعند استثمار هذه الأرض في زراعة القمح لن نستطيع أن نزرع فيها قطن فلذلك ندرس أي من هذين الاستثمارين إنتاجيته أعلى؟

**ب. توفير إمكانيات النمو الخاصة بقطاع الاقتصاد الوطني:**

إن كل مشروع قد يكون منتجه مدخل للإنتاج في مشروع آخر.



مثلاً: زراعة البندورة تدخل في صناعة التجفيف.  
هـ. تأمين عرض سلعى متنوع ومتزايد مع بحث إمكانية وفرص التصدير.

و. تدعيم إمكانات التصنيع (تحويل المواد الأولية إلى سلع نهائية):  
مثلاً في سوريا ننتج القطن فعند بيع هذا القطن على شكل ملابس فإن قيمته سوف تزداد بستة أضعاف عن قيمته عند بيعه خام.

ز. تعزيز هذه المشروعات استغلال الثروات الدائمة:  
ومن هذه الثروات الدائمة الغير مستغلة في سوريا الطاقة الشمسية ملاحظة: لعل من الضروري أن تكون المشروعات متكافئة ومتكاملة مع بعضها.

### **أهداف المشروعات التكنولوجية:**

أ. يجب مراعاة استيراد التكنولوجيا من الخارج بشكل يناسب وضع المجتمع أي تكنولوجيا ملائمة لمستوى التأهيل الوطني المحلي.  
ب. تعزيز مراكز البحوث وتطوير المنتجات كالمنتجات الالكترونية وتصديرها للخارج.

### **أهداف المشروعات الاجتماعية:**

أ. إن أهم هذه الأهداف هو تعزيز الاستقرار الاجتماعي المناطقي الإقليمي.  
ب. مكافحة البطالة: وهي مشكلة تواجه جميع دول العالم ونلاحظ أن البرامج السياسية لجميع الأحزاب تركز على موضوع مكافحة البطالة والأحزاب التي تتبنى هذه المشكلة غالباً ما تنجح في الانتخابات وتلقى دعماً من الناس.

وقد سبب دخول الآلات إلى الإنتاج توسع البطالة وازديادها وتعد البطالة من أكبر المشاكل الاجتماعية والاقتصادية حيث لا نستطيع القضاء عليها وإنما تخفيضها.

ج. توزيع الثروة في المجتمع من الأغنياء إلى الفقراء تحت إطار التكافل الاجتماعي.

ح. تعزيز فرص التغيير الاجتماعي باتجاه التحديث والتثقيف والتوعية مع الالتزام بقواعد الأخلاق والفضيلة.

ط. بث روح المحبة بين أفراد المجتمع.

ث. تعزيز فرص وإمكانات المساواة بين الرجل والمرأة وتمكين المرأة.

### أهداف المشروع البيئية:

كل هذه المشروعات يجب أن تعمل تحت سقف حماية البيئة ولعلّ التلوث الأكبر في وسائل النقل.

### ثانياً العلاقة بين دراسة الجدوى وأهداف المشروع والتنمية الاقتصادية:

إن كل هذه الأهداف المذكورة يجب أن ترتبط بخطة التنمية وخطة التنمية تنصّ على لزوم تحديد الأفضلية النسبية للمشروع.

مثلاً: نريد أن نبدأ بمشروع فما الأفضل؟

أن يكون زراعياً أم صناعياً؟

إذا كان صناعياً فما الأفضل؟ هل في صناعة الكونسروة أم في صناعة المنظفات.

إن عدم دراسة الجدوى تؤدي إلى هدر الموارد (الموارد النادرة)

في بعض الحالات تتناقض أهداف بعض المشروعات مع خطة التنمية الاقتصادية مثل استثمار مشروع للإنتاج في مجال الأسلحة.

تقوم الدولة وعن طريق الخطة الوطنية بتشجيع المشروعات سواء العامة أو الخاصة **عن طريق:**

أ. التحفيز الضريبي

ب. تخفيض تكلفة الطاقة

ج. المساعدة في تحمل نفقات النقل وخاصة النقل البحري

د. تخفيض التعقيد والروتين والبيروقراطية

ومن هذه الأهداف وعلاقتها مع خطة التنمية الاقتصادية نصل إلى:

**خاتمة دراسة الجدوى الاقتصادية:**

إن الغاية بعد جمع كل المعلومات وتحليلها وبيان علاقتها بخطة الدولة التنموية وبمدى توافر الموارد اللازمة وبأن هذه الموارد ستخصص بأفضل وأعلى كفاءة ممكنة وبالتالي هذا المشروع سيحقق أعلى عائد أو ربحية بالمقارنة مع المشروعات في نفس القطاع وبالتالي نصل إلى اتخاذ قرار الاستثمار أنه هل المشروع مجدي؟ وبعبارة أخرى هل ينصح بتنفيذ هذا المشروع أم لا؟.

**AL ANWAR**  
ESTABLISHMENT

انتهت المحاضرة.....